

## القراءات المعاصرة للأوضاع الثقافية العربية في ضوء تقارير التنمية

### ■ صلاح الدين الجورشي

تعتبر تقارير التنمية الإنسانية الخاصة بالعالم العربي من بين أهم النصوص التي يمكن إدراجها ضمن أدبيات القراءات المعاصرة للأوضاع الثقافية والحضارية العربية. وقد أثارت هذه التقارير - ولا تزال - جدلاً واسعاً في مختلف الأوساط الرسمية والأكاديمية والسياسية، إلى جانب أخذها بعين الاعتبار من قِبَل كل الأطراف الدولية المهمة بهذه المنطقة الحساسة والحيوية من العالم. وبالرغم من أن خبراء من مختلف الدول العربية هم الذين يتولون وضع محاور هذه التقارير ويضبطون منهجها ويتولون صياغتها إلا أن معظم الحكومات - إلى جانب أطراف أخرى معارضة أو مستقلة - لا تزال ترى فيها «صدى لمنهج ومفاهيم غربية»، يحاول أصحاب هذه التقارير إسقاطها على





بيئة لها خصوصياتها التاريخية والثقافية والاجتماعية. لكن في مقابل هذه الانتقادات، تحولت هذه التقارير إلى إحدى الأدوات التي استعملتها ولا تزال المعارضات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية لإثبات فشل السياسات الرسمية، وتعميق أزمة الثقة في شرعية الأنظمة والحكومات، وقد جاءت الثورات العربية لتدفع في اتجاه إعادة تقويم هذا الجهد النظري الهام.

### التقرير العربي (سيئ الذكر)؟

صدر تقرير التنمية البشرية الأول على الصعيد العالمي عام 1990م، وكانت الفكرة المحورية التي تقف وراءه تتمثل في الدعوة إلى مراجعة الخطاب الاقتصادي الذي بقي مهيمناً دولياً منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف من ذلك «طموحاً وبسيطاً في آن واحد، وكانت له تبعات بعيدة الأمد تمثلت في تجاوز الاعتماد على الدخل كمؤشر لتقويم مستوى رفاه الشعوب على المدى البعيد، وتحقيق التنمية للشعب من قبل الشعب ولأجل الشعب مع التشديد على أنّ أهداف التنمية هي خيارات وحرّيات». في هذا الاتجاه صدرت التقارير الثلاثة الأولى الخاصة بالتنمية البشرية العربيّة (2002-2005م) التي اعتبرت أن هذه المنطقة من العالم تعاني من نقص فادح في ثلاثة مجالات حيوية هي «المعرفة والحرية وتمكين المرأة»، وبعد ذلك توالت بقية التقارير.

مع أهمية التقرير الذي صدر عام 2003م تحت عنوان «بناء مجتمع المعرفة» الذي لامس بشيء من العمق أزمة وحجم الفقر المعرفي الذي تعاني منه المنطقة، وربط بين ذلك وبين السياسة التي تعدّ - من وجهة نظر واضعي التقرير - «الإطار المرجعي الأخير، ولعله الأبعد أثراً في تحليل محددات اكتساب المعرفة في البلدان العربية»، إلا أن تقرير «نحو الحرية

في الوطن العربي» الذي صدر بعد سنة (2004م) قد أحدث رجّة أقوى، ووصفته بعض الأوساط السياسية الرسمية العربية بكونه «التقرير سيئ الذكر»، ويعود ذلك إلى سببين اثنين: أولهما الجرعة الزائدة في درجة الجرأة التي تناول بها التقرير الأوضاع السياسية في البلاد العربية؛ إذ كان أسلوبه مباشراً وصريحاً في الحديث عن النقص الفادح في مجال الحريات، والنتائج الخطيرة التي يمكن أن تترتب عن ذلك، لقد تضمن تقييماً وتشريحاً للحالة السياسية في ضوء تعهد الحكومات العربية بإنجاز الإصلاح السياسي.

**تناول تقرير التنمية  
العربية للعام 2004م  
أوضاع الحريات في  
العالم العربي، فأحدث  
صدمة قوية ترددت  
أصداؤها لسنوات**

أما العامل الثاني الذي أثار غضب حكومات المنطقة فيعود إلى إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، التي - في سياق ردود أفعالها على تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر - استندت على ما ورد في التقرير من معلومات وتقويم سلبي لأوضاع الحريات؛ لتبرير هجومها السياسي على الأنظمة العربية،

وإطلاق مشروعها المعروف تحت اسم (مشروع الشرق الأوسط الكبير). وهو المشروع الذي حملَ عدداً من الأنظمة العربية مسؤولية تفريخ الإرهاب، واعتبر أن معالجة ذلك تمرّ عبر الضغط على حلفاء الأمس من أجل دفعها نحو ديمقراطية أنظمة الحكم وإملاء عدد من الإصلاحات السياسية عليها. وكانت هذه الحكومات كلما حاولت الدفاع عن نفسها وتبرير أسلوبها في إدارة الشأن الداخلي تمّ إحالتها على ما ورد في تقرير التنمية البشرية، الذي أصبح منذ تلك التطورات الدولية والإقليمية يحتل موقعاً بارزاً في أدبيات الإصلاح وفي مختلف النقاشات التي دارت ولا تزال حول تقييم أوضاع المنطقة، ومستقبل النهوض بها محلياً وإقليمياً.



## تزامنُ آثار الريبة وفجر الخلاف

هذا التزامن بين صدور التقرير وبين التحول في مواقف السياسة الأمريكية تجاه حلفائها العرب قد دفع بالبعض إلى وضع نقاط استفهام حول «خلفيات ودوافع» الأطراف التي تقف وراء ذلك. يقول الكاتب اللبناني فيصل جلول: «ليس من باب الصدفة المحضة أن يركز تقرير الأمم المتحدة على القول: إن العرب فقراء رغم وجود الثروة بين أيديهم، وأن يدعو لاستثمار عائدات النفط في العالم العربي وفي التنمية البشرية العربية. من جهة ثانية يتزامن صدور التقرير مع تصور غربي يقول: إن ظاهرة الإرهاب تتجذر في صفوف فقراء العرب والمسلمين، وحتى يتسنى القضاء على الإرهاب لا بد من تجفيف الينابيع التي تغذيه، والفقير من أهمها»، وهي المهمة التي قام بها التقرير من وجهة نظر الكاتب حين «تصدى للظاهرتين معاً؛ أي: لطريقة صرف الأموال النفطية والتصدي للفقير كرافد للإرهاب».

لكن التوظيف الأمريكي للتقرير لم يمنع إدارة الرئيس بوش يوماً من أن تمارس ضغوطاً جديدةً من أجل تعديل الباب الخاص بانتقاد الغزو الأمريكي للعراق، وتحميل الاحتلال الإسرائيلي جزءاً من مسؤولية تعثر التنمية في العالم العربي، وكادت تمنع صدور تقرير التنمية الإنسانية العربية في جزئه الثالث؛ بل إن هذه الإدارة قامت بتخفيض ميزانية المؤسسة المشرفة على إصدار تقارير التنمية الإنسانية بمقدار 12 مليون دولار بسبب عدم رضاها على ما ورد بالتقرير الأول.

حتى لو تم التسليم بالفرضية التي تقول بأن هذه التقارير وضعت لخدمة أهداف السياسات الأمريكية بالمنطقة، فإن ذلك لا يفسر التداعيات الإيجابية التي ترتبت عن هذه التقارير بعد أن تحولت في لحظة من اللحظات إلى إحدى أدوات التعبئة الرئسية لممارسة الضغط السياسي على أنظمة الحكم

العربية من أجل دفعها نحو إجراء بعض الإصلاحات الملموسة والعاجلة، وهو ما جعل محمد حسنين هيكل يقول عن تقرير التنمية الإنسانية العربية بأنه «جاء جرساً رن مع الدقيقة الأخيرة من الساعة الأخيرة من الزمن العربي المعاصر».

### مميزات تقارير التنمية الإنسانية

تتميز تقارير التنمية الإنسانية العربية بأربع مميزات:

أولاً: على الصعيد العملي: يتم تشريك عدد واسع من الخبراء والمتقنين العرب من ذوي الاختصاصات المختلفة، وتكون الجلسات الأولى في شكل لقاءات للعصف الفكري، تطرح محاور عامة يقع إخضاعها لتبادل الرأي وتحديد الاتجاهات العامة لهذه القضايا. وفي خاتمة هذه اللقاءات تتبلور هذه الخطوط العريضة لتبدأ مرحلة جديدة من خلال تحديد قائمة الباحثين وجمع المعلومات والبيبلوغرافيا والنصوص ذات الصلة بالمحور العام للتقرير وأبوابه الفرعية، بعد ذلك يتم الانتقال إلى صياغة النص النهائي.

ثانياً: على مستوى المنهج: تعمل هذه التقارير على رسم صورة تقترب كثيراً من الواقع حول الحالة العربية في مجملها. وتجمع من أجل ذلك كمّاً هائلاً من الأرقام والتقديرات الكمية والنوعية، إلى جانب الشهادات والمؤيدات النصية، التي تشكل في مجملها قاعدة معلومات هامة لا يمكن أن ينكرها السياسيون سواء أكانوا في السلطة أو المعارضة، بمعنى آخر تتولى هذه التقارير تجميع المعلومات المتفرقة الخاصة بالعالم العربي، وتقوم بترتيبها بطريقة منهجية وحسب محاور أساسية، مما يساعد كثيراً على رسم صورة دقيقة لمنطقة لا تزال تشكو من ضعف في تشخيص أزماتها.



ثالثاً: ميزة أخرى توفرها هذه التقارير الدورية: وتتمثل في خلق فرص للحوار بين مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين وأصحاب الرأي، وهو ما أثرى في السنوات الأخيرة أدبيات الفكر التنموي العربي، وأدخل إليه مفردات القاموس الدولي ومفاهيمه الجديدة، بعد أن كان جزء واسع من هذه الأدبيات حبيس المعجم الثقافي والاقتصادي الذي أنتجته مرحلة ما بعد هزيمة 1967م، يضاف إلى ذلك أن هذه التقارير قد أصبحت تشكل أحد روافد تنمية القدرة الاستشرافية لدى المثقفين العرب بعد أن استهلكهم اليومي أو الحيني لفترة طويلة، وهو ما شكّل أحد عوامل ضعف الفكر الاستراتيجي لديهم، ووضع الكثيرين منهم في موضع العاجز عن بناء سيناريوهات محتملة للمستقبل تكون مؤسسة على فرضيات واقعية، ولا تخلط بين الرغبة والأيدولوجية والممكن.

رابعاً: أعادت هذه التقارير وحدة المضمون للعالم العربي، وذلك بعد أن ساد الاهتمام القطري وطني على مختلف حقول البحث؛ فبالرغم من أهمية الخصوصيات القطرية، إلا أن فكرة التقرير الإقليمي الموحد قد أبرزت وجود قواسم مشتركة سواء في مستوى المشكلات والتحديات، أو في مستوى بنية الدولة وتقاطع العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية، إن الهوية الموحدة لهذه المنطقة تفرض معالجةً استراتيجيةً واحدةً لقضاياها ولدورها الإقليمي والدولي.

### مواقف مضادة

في مقابل ذلك تعرّضت محتويات تقارير التنمية الإنسانية العربية لنقد شديد من قبل عددٍ من المثقفين العرب رغم اختلاف مشاربهم السياسية والفكرية، وتعددت في هذا السياق المقاربات النقدية لهؤلاء المثقفين، فبعضهم ركّز على المنهج والبعض الآخر تصدى للمضامين، وسنستعرض

عينتين من هذه المقاربات التي يمكنها الكشف عن جوانب الاختلاف والجدل بين مختلف مكونات الساحة الفكرية العربية.

### المرزوقي يرفض التنميط الثقافي

عبر د. أبو يعرب المرزوقي عن احترازه على منهجية العلاج الذي اقترحه أصحاب التقرير، واعتبر أن تقارير التنمية الإنسانية العربية قد وقعت في «خطأ التشخيص الناتج عن المقارنة بين العلامات السطحية

تتولى تقارير التنمية  
تجميع المعلومات  
المتفرقة الخاصة بالعالم  
العربي، وتقوم بترتيبها  
بطريقة منهجية

للظواهر الإنسانية بسبب عدم اعتبار الفارق التاريخي بين مراحل النمو الحضاري، وما ينتج عن التدرج التطوري في تحقيق شروط الفاعلية العمرانية التي تغير معاني الأشياء والأفعال»، وذهب إلى حد القول بأن «نوايا أصحاب التقرير الحسنة» يمكن أن تتحول إلى «طرق سيارة نحو دهاليز جهنم، خصوصاً إذا ربط ذلك بما تريد أمريكا - بعد الحادي عشر من أيلول - أن تقدم عليه من سياسة تجفيف منابع بمدخل جديد قد يخفي ما في تحديد حقوق الإنسان الغربي وتجفيف منابع من تعارض مع بعض قيمنا الجوهرية».

وحسب اعتقاده فإن «جوهر التناقض في هذا التقرير هو إغفال المشكل الرئيس: كيف يمكن التوفيق بين التنمية البشرية التي لها كلفة بدأت المجتمعات المترفة تتخلص منها بسبب مشاكل التنافس في عصر العولمة، وبين التنمية الاقتصادية في مجتمع لا تزال قاعدته الاقتصادية والعلمية والتقنية بدائية؟»، مشيراً إلى أن أغلب المقاييسات بين الشعوب والأمم «مبنية على سلم معياري أساسه الأحكام المسبقة التي يفرضها من بيدهم مقاليد الأمور الغالبون على حقبة تاريخية معينة بمصطلح ابن

«خلدون»، وبالتالي فالإنسان الغربي «يتصور من لا يشبهه في التنظيم الثقافي والاجتماعي دونه في الإنسانية. فأيدولوجيو الغرب - ومعهم أغلب الخبراء العرب - يدبجون التقارير في جلّ الأحيان من منطلقات أيديولوجية لا تعتن بمعطيات الواقع الحقيقية إلا من منطلق حلهم الوحيد المتمثل في الاندماج في السبيل الوحيدة الممكنة للتطور الحضاري حسب رأيهم؛ أعني أنهم في الحقيقة يؤمنون بنظرية نهاية التاريخ».

بناءً عليه عاد المرزوقي ليؤكد أن «المقارنات المتسارعة من تحميل بلداننا ما لا طاقة لها به؛ لكون الغرب نفسه لم يحققه إلا بعد قرون وبفضل مواصلة استعمار العالم واستغلال إمكاناته»، وضرب في هذا السياق مثلاً لافتاً للنظر حين تساءل: «أليست الحريات متدرجة التحقيق مع النمو ونتيجة له، وليست علة إلا في الدرجات الأخيرة من التطور كما حصل في الغرب وفي الشرق في بدايات النهوض؛ أعني في الظروف الشبيهة لما عليه وضعنا الحالي أم أننا خارجون عن سُنن التاريخ؟». وبالتالي رفض إخضاع العالم الإسلامي لما سَمَّاه بـ «منهج المقارنة الشكلية والمعايير الكمية التي تقيس التقدّم والنمو بالعلامات العرضية وتنسى العلل الجوهرية».

### رضوان السيد: المشكل في الوعي الانفصامي

وجهة النظر الثانية التي اخترناها في هذا السياق هي للدكتور رضوان السيد، الذي بحث عن أسباب ترحيب الأميركيين بالتقرير الأول للتنمية الإنسانية. وهو لم يَر في ذلك مؤامرة أو «عمالة موصوفة» من قبل مؤلفي التقرير، وإنما أكد على أن المفكرين العرب الذين أسهموا في الصياغة «ما قصدوا إلى صبّ الماء في طاحونة بوش والمحافظين الجدد، والحق أيضاً أن نقد الأوضاع السيئة في شتى المجالات في الوطن العربي ضروري سواء سَرَّ ذلك الأميركيين أم لم يسرهم. والحق أيضاً أن مطالبة

الولايات المتحدة لنا بالتغيير الديني والثقافي والسياسي بعد 11 سبتمبر، وضغوطها من أجل ذلك، لا ينبغي أن تدفعنا للتشبث بالسائد، والذي قد يكون فعلاً حقيقياً بالتغيير والتبديل وإن ليس بالكيفية والأهداف التي تريدها أمريكا، وتريدها أطراف أخرى في الشرق وفي الغرب»، ورأى أن المشكلات التي يعاني منها العالم العربي «تفرض علينا - مجتمعات ونخباً - إعادة نظر جذرية في طرائق التفكير والتدبير من أجل حقوقنا وكراماتنا باعتبارنا بشراً».

يرفض أبو يعرب  
المرزوقي التنميط  
المنهجي في تقارير  
التنمية، مما يحولها  
إلى أيديولوجيا فتفقد  
تأثيراتها النقدية

هو يعتقد بأن السبب الحقيقي لهذا الترحيب المبالغ فيه من قبل الغربيين بالخصوص يعود إلى «لهجة القرف والتبرؤ التي تتسم بها بيانات المثقفين المشاركين» في كتابة التقرير، وعلى هذا الأساس شنَّ رضوان السيد هجوماً عنيفاً على من وصفهم بـ «التغييرين الثوريين الجدد»، الذين تكمن مشكلتهم - حسب اعتقاده - في

أنهم «لا يملكون مشروعاً حقاً؛ بل هم عديمون يأسون، بحجة أنهم ناضلوا طوال أربعة عقود دونما «فائدة»، وهم يعلنون الآن أنه لا أمل بالدول أو بالمجتمعات»، فالمشكلة عنده تكمن في النخبة وتحديداً في أولئك الذين «كانوا طوال العقود الأربعة الماضية في مواقع متنفذة في السياسة أو في الإدارة أو في التعليم والثقافة، أو في ذلك كله، ثم هم اليوم يُلقون بالمسؤولية على أكتاف الأنظمة التي عملوا معها، ومن ثم على المجتمعات التي فكروا ودبروا (أو شاركوا في ذلك) بالنيابة عنها لعقود وعقود».

لا يقف خلفه مع هذا الشق من النخب العربية، وإنما يتسع ليشمل أيضاً مفهومهم للحدثاء؛ إذ «حسب الأيديولوجيا السائدة في التقرير

(والتي لا تتجلى بوضوح أيضاً بسبب انتشار مصطلح التنمية، وهو مصطلح قد يصير مشكلاً أيضاً لشموليته وتحوله إلى أيديولوجيا)؛ فإن الحداثة مهمة أوكلت إلى الدولة قبل خمسة عقود؛ لكنها لم تستطع تحقيقها. ولا يرجع ذلك إلى استبدادية الحكام ولا ديمقراطيتهم وحسب؛ بل وإلى تخلف المجتمعات التي تراجعت لديها الحداثة إلى تحديث (حسب هشام شرابي)؛ لذلك - وبعد اليأس من الدولة - فإن مهمة الحداثة موضوعة الآن على عاتق المجتمع المدني الذي يكون عليه أن يواجه التخلف (الجماهيري) من جهة، والدولة الاستبدادية من جهة ثانية». فهو يعتقد بأن هذه النخب (ومؤلفو التقرير جزء منهم) قد نصّبوا أنفسهم أوصياء على الشعوب العربية لإدخالهم إلى عالم الحداثة، وهو يعتقد بأن رؤيتهم للحداثة «تعود إلى عشية الحرب الباردة لقيمة الحداثة في مواجهة التقليد. والحداثة لا معنى لها يمكن تحديده إلا في مواجهة التقليد، وبذلك فالمقصود هنا أن الحداثة تحتشد فيها القيم والممارسات الإيجابية في مقابل التخلف الذي يُساوي التقليد في تعبيرات الجيل الماضي من المثقفين».

ومن الحداثة إلى مفهوم المجتمع المدني الذي يشكك رضوان في تعريفه وهويته، متسائلاً: «ما هو هذا المجتمع المدني (كأنما هناك مجتمعات غير مدنية!)، ما دامت مجتمعاتنا متخلفة وعاجزة ولا تملك ثقافة ذات أبعاد تنموية وديمقراطية؟! فإذا ذهبنا جدلاً إلى أن المجتمع المدني مكوّن من كتّبة التقرير، ومن يؤيدونهم ويماثلونهم في الوعي من العاملين في الجمعيات التطوعية (NGO)، وفي بعض وسائل الإعلام، تُواجهنا من جديد حقيقة أن هؤلاء اليائسين والقرفانيين من تخلفنا سبق لهم أن استظلوا بشعارات الحداثة (وليس التقدم) مع الأنظمة في مواجهة الجمهور، وأعلنوا في النهاية إفلاسهم، فكيف يريدوننا أن نُصدق «ما بعد حدثهم»، وهم

يأسون منا ومن تحديثنا؟! وكيف يريدوننا أن نصدق اجتماعهم المدني، وقد عادوا للعمل مع السلطات في مواجهة «الإسلاميين المتخلفين»؟».

يرفض السيد وضع «المجتمع المدني» في مقابل الدولة والمجتمع: «هم يذكرون تجارب آسيا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، ويقارنوننا بهما فيزداد ظهور سوء أوضاعنا؛ لكن الدولة في شرق آسيا هي التي قادت عمليات التقدّم ولا تزال، فلماذا تكون الدولة نفسها عقبه أمام التقدم في بلداننا بالذات؟!». بناءً عليه يتمسك بدور الدولة، ويخاطب أصحاب التقرير «نحن نختلف معكم في استغنائكم عن الدولة لصالح المجتمع، ثم استغنائكم عن المجتمع لصالح المجتمع المدني؛ أي: أنتم وحسب».

العنصر الأخير الذي اختلف فيه رضوان السيد مع مؤلفي التقرير «تجاهلهم للسياقات العالمية الصانعة بشكل مباشر أو غير مباشر للتخلف والاستبداد؛ إن إحصائياتكم أيها السادة صحيحة كلها، أما غير الصحيح أو المُشكّل فهو ذلك الوعي القُرْمُطي الذي يَضْعُنا خارج التاريخ، وخارج العالم، وخارج السياسة بما هي علاقات بين الناس، وتدبر في تحقيق المصالح، وبأقلام أولئك الذين يريدون لنا الخير والتقدم والنمو!» ويضع رضوان السيد أمله في المجتمعات التي يرى أنها ستتحرّك وتتفعل بطرائق لا يتوقعها المثقفون ولا السلطات ولا الفاعلون الدوليون.

### الثورات لم تصنع فكرها بعد

وجهتا نظر كل من أبي يعرب المرزوقي ورضوان السيد تسلطان الضوء على طبيعة الجدل الذي لا يزال يشق صفوف النخب العربية، ويدور حول مرتكزات القراءات الحداثيّة للثقافة ومناهج التغيير. هذا الجدل - الذي بقدر ما يعكس حيوية مطلوبة - أصبح من الضروري فحصه من جديد

في ضوء حركة التغيير العربية التي انطلقت من تونس وانتقلت إلى مصر، قبل أن تتحول إلى نزاع مسلح في ليبيا، في الوقت الذي حافظت فيه على طابعها السلمي في اليمن رغم انتشار السلاح في هذا البلد، وهي حالياً تصبح بمثابة كرة الثلج في سورية.

هذه الحركات فاجأت الجميع، وخرجت عن مختلف الاحتمالات أو السيناريوهات التي تحدثت عنها النخب، وفرضت على الجميع أولويات مغايرة لما كان عليه المشهدان السياسي والثقافي، فهل يصح أن تستمر هذه النخب في التعامل مع المتغيرات الجذرية التي أفرزتها هذه الثورات بنفس الأدوات القديمة، وهل تسلتزم ولادة فكر عربي جديد الخروج من رحم الفكر السابق أم بالقطع معه؟.

### في هذا السياق تجدر الإشارة إلى المسائل التالية:

- أكدت حركات التغيير العربية وحدة التحديات التي تواجهها المنطقة العربية، مما جعلها متشابهة في أوضاعها، وقابلة للتأثر بأي تغيير ضخم يحصل في أي دولة من دولها، إن العقل التجزيئي أو «الذري» - حسب تعبير المفكر مالك بن نبي - لا يمكنه أن يساعد على شرح الروابط العميقة التي توحد بين مكونات الأمة والمنطقة.

- كشفت هذه الحركات الشعبية عن استحالة إصلاح الدولة وجهاز السلطة وفق الآليات القديمة، لقد رفضت أنظمة الحكم أن تبادر بمراجعة أسلوبها في إدارة الشأن العام، وأصررت على تجاهل مطالب الإصلاح التي تقدمت بها النخب السياسية والفكرية، وعملت على تهميش الأحزاب ونشطاء المجتمع المدني والاستخفاف بجهود هؤلاء، وأوقعتهم في أوهام، وفرضت عليهم أن يبقوا في حالة عطالة وانتظار قطار الإصلاح الذي لن يأتي، وهو ما أشاع

الإحباط واليأس في صفوف المثقفين ودعاة التغيير. وقد أدى ذلك إلى تفول مرضي لأنظمة الحكم، ونخر كيائها من الداخل، وخلق حالة فراغ شديدة أدت إلى تمرد المهمشين والشباب الذين استعانوا بوسائل الاتصال الحديثة ليهيئوا الظروف لعواصف اجتماعية اندلعت هنا وهناك، وأخذت ترسل أضواء حمراء متتالية. لكن بسبب العناد وسيطرة الثقافة الاستبدادية، وتضخم المراهنة على المعالجة الأمنية للشأن السياسي والاجتماعي والثقافي مع انغماس كامل في مستنقع الفساد جعل العديد من أنظمة الحكم ترفض الإصلاح بموافقتها ومشاركتها، فكانت النتيجة أن فتح ذلك المجال أمام حراك احتجاجي، سرعان ما تحول إلى انتفاضات واسعة النطاق، لينتهي في الأخير إلى ثورات مفتوحة تمكنت من تحرير المواطنين من عقدة الخوف، ومكنتهم من تغيير نظامين على الأقل في كل من تونس ومصر. كل ذلك كشف عن محدودية قدرة النخب الثقافية والسياسية على استشراف المستقبل، أو قيادة الجماهير في لحظات الثورة والانتقال الديمقراطي. وبالرجوع إلى مختلف تقارير التنمية الإنسانية يلاحظ بأن تشخيصها للواقع العربي كان موفقاً إلى حد كبير، رغم أنها لم تصل إلى حد التنبؤ باحتمال قيام ثورات بهذه السرعة والشمول، كما أنها استخفت أكثر من اللازم بإمكانيات الجمهور وقدراته.

رغم فجائية الثورات العربية المتلاحقة إلا أنها لم تولد من فراغ، فبالإضافة إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية - التي غذت النزوع نحو التمرد على الأوضاع البائسة، هناك مخزون من الأفكار والقيم التي كانت تفعل فعلها بشكل تراكمي داخل النفوس والعقول، وهو ما يفسر النضج الذي تعاملت به الجماهير في مختلف الدول التي شهدت غلياناً ثورياً شعبياً واسع النطاق. هذا يعني أن الجهود السابقة المتعثرة التي كان يقوم بها مثقفون تحت تسميات متعددة لم تكن دون فائدة رغم أنها لم تؤت أكلها في حينها، وإنما كانت تفعل فعلها بشكل تراكمي. الفكر لا يموت

وإنما يتحول إلى مخزون في الوعي، ينتظر استكمال شروط الفعل ليعيد إنتاج مقولاته تحت مسميات أخرى. فمطالب العدالة والشغل والمساواة أمام القانون والحرية هي قيم وأفكار تمحورت حولها جهود النخب الإصلاحية طيلة الثلاثين سنة الماضية، وهي التي شكّلت القاعدة الاجتماعية للحركات العربية المفتوحة على المستقبل.

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن القديم لا يموت، والحركات قد تتحو منحى القطع؛ لكن الجديد الذي قد تأتي به ليس بالضرورة في قطيعة مع مقدماته التي أفضت إلى ميلاده؛ فالثورات - مثل الفكر الذي تنتجه - يحكمهما قانون الاستيعاب والتجاوز، فالقديم ليس باطلاً في مجموعته، ولا هو فاسد برمته حتى يلقي به في مزبلة التاريخ كما يقال، وإنما هو مركب من مكاسب وإخفاقات، ومن إيجابيات وسلبيات. والفكر الثوري السليم هو الذي لا يعيد إنتاج أخطاء الماضي، فينجح في إعادة تركيب المنظومات بمنهجية تكاملية تدفع نحو الارتقاء الجماعي بالأوضاع والمجتمعات، وهذا ما يفسر حالة التنازع الجارية حالياً في كل من تونس ومصر بين مختلف القوى بحثاً عن بناء ثقافة جديدة تعكس التحول الضخم الذي حصل في المجال السياسي، والذي لم تتم ترجمته بوضوح على الصعيد الفكري.

هنا يطرح السؤال الذي يتردد هذه الأيام : هل الإصلاح يتناقض مع الثورة؟ فمنذ ولادة حركة النهضة العربية، وبعد أن فشلت سلسلة الانقلابات العسكرية التي صاحبت صعود الحركات القومية منذ مطلع الخمسينات بشعاراتها الثورية، اكتسى الفكر العربي بكل تياراته طابعاً إصلاحياً. الآن، وقد حدثت هذه الثورات، وحلّ ما أصبح يوصف بالربيع العربي، هل يفترض ذلك حتمية القيام بمراجعة كل المنظومة الإصلاحية؟ ألا يمكن أن يكون

الإصلاح منهجاً تغييرياً، يختلف فقط في نسق الإصلاحات لا في طبيعتها ومضامينها؟ وهو ما تجلى في المجال السياسي بالنسبة لكل من تونس ومصر، فكلاهما التزم بأجندة الانتقال الديمقراطي، من حيث مراجعة الدستور وتشكيل حكومة مؤقتة، ومحاسبة رموز المرحلة السابقة، وإطلاق حرية الصحافة وتكوين الأحزاب وتحديد مواعيد لتنظيم انتخابات نزيهة سابقة لأوانها؛ لكنهما اختلفا في الصيغ والأولويات. هذا على المستوى السياسي أما على المستوى الفكري والثقافي، فلا يزال التدافع بين الأطراف الصانعة للحدث الثوري - أو تلك التي التحقت به - متواصلاً دون أن ينتج ملامح فكر جديد.

**تحاول حركات التغيير العربية أن تقيم اتصالاً وثيقاً بين الإصلاح والتغيير الجذري والنهوض، وسبيلها لذلك نبذ العنف والفعالية السلمية المستمرة**

المؤكد أيضاً أن هذه الحركات قدّمت السياسي على الاقتصادي والثقافي، وذلك عندما اصطدمت بأنظمة الحكم في الدول المشار إليها سابقاً، باعتبارها العقبة التي حالت دون تحقيق إصلاحات حقيقية وعميقة؛ أي: أن العوائق الثقافية والاقتصادية لم تحل دون تغيير موازين القوى السياسية. ومن هذه

الزاوية لم تختلف الثورات العربية عن الثورات السابقة التي عرفتها دول عديدة بما في ذلك الثورة الفرنسية والبلشفية؛ لكن التحدي الرئيس الذي تواجهه هذه الثورات حالياً سيبقى تحدياً اقتصادياً، ويتعلق بتحديد رؤية تنموية بديلة، تكون قادرة على تحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد والجهات، مع ضمان الزيادة في الإنتاج وتنمية الثروة الوطنية. وهنا يكمن التحدي الرئيس. فأدبيات التنمية التي راجت خلال السنوات الأخيرة، والسياسات التي بلورها البنك الدولي وصندوق النقد وتمّ فرضها على دول المنطقة هي التي أسهمت في تآزيم الأوضاع وضاعفت من متاعب



الحكومات، وبالتالي لن تكون هذه الاختيارات صالحة لبناء اقتصاد ما بعد الثورة. وهو ما من شأنه أن يشكل تحدياً قوياً للمفكرين والخبراء الذين يقفون وراء صياغة تقارير التنمية الإنسانية وغيرهم من المثقفين العرب بمن في ذلك الذين نقدوهم؛ لأنه في اللحظة التي تغيرت فيها موازين القوى لصالح التغيير بفضل الجهود الجبارة التي قامت بها قطاعات حيوية من الجماهير العربية وفي مقدمتها الشباب، لم يكن خبراء الاقتصاد والفكر التنموي مؤهلين لتقديم حلول بديلة وناجعة تكون قادرة على تجاوز انزلاقات اقتصاد السوق ومataهات الليبراليات الجديدة المؤلّهة للسوق والحدائثة.